

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار رقم 40 لسنة 1990 بإنشاء سجل
المصدرين

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 15
السنة الثامنة والعشرون

منتدى نادي الطفل والأسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرق الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (40) لسنة 1990 م
بإنشاء سجل المصدرين

اللجنة الشعبية العامة ،،

بعد الاطلاع على القانون رقم « 38 » لسنة 1968 م . بشأن الاستيراد والتصدير .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم « 521 » لسنة 1988 م بإنشاء مجلس تنمية الصادرات .

وبناء على ما عرضه أمين لجنة ادارة مجلس تنمية الصادرات بكتابه المؤرخ فى 26 ربيع الاول 1399 و . ر . الموافق 26 التمور 1989 م .

قـرـر

مادة (1)

ينشأ بمجلس تنمية الصادرات سجل خاص يسمى (سجل المصدرين) يتم به قيد المصدرين الذين يزاولون عمليات تصدير المنتجات والسلع الوطنية للخارج وكذلك الذين يزاولون عمليات تجارة العبور واعادة التصدير .
ولايجوز القيد فى السجل المشار اليه لغير المصدرين المتحصلين على ترخيص سارى المفعول بممارسة نشاط التصدير .

مادة (2)

لا يجوز مزاوله أية عملية من عمليات التصدير من قبل المصدرين غير المقيدين فى سجل المصدرين .

ويشترط فيمن يقيد اسمه فى هذا السجل أن يكون من إحدى الفئات الآتية :

أ) الشركات والمنشآت العامة الانتاجية .

ب) التشاركيات والشركات الشعبية الانتاجية .

ج) الشركات والمنشآت العامة والتشاركيات والشركات الشعبية المرخص لها بممارسة النشاط التجارى لاغراض التصدير .

د) الافراد المرخص لهم بممارسة النشاط التجارى لاغراض التصدير ،

ويستثنى من ذلك الافراد الذين يقومون بتصدير السلع للاستعمال

الشخصى وفقا للتشريعات النافذة .

مادة (3)

يشترط فيمن يقيد اسمه بسجل المصدرين من الفئات المشار إليها في البنود (ب، ج، د) من المادة السابقة الشروط التالية : -

أ) بالنسبة للتشاريكات والشركات :

- 1 - ان يكون مديرها او عضو لجنيتها الادارية ممن لهم حق الادارة والتوقيع عنها .
- 2 - ان يكون للشركة او التشاركية راس مال محدد وفقا لنظامها الاساسي ومستندات اشهارها .
- 3 - الا يكون قد سبق الحكم على اى شريك من الشركاء بجريمة اقتصادية مالم يكن قد رد اليه اعتباره وان يكون الشركاء متمتعين بسمعة تجارية حسنة .
- 4 - ان تكون التشاركية او الشركة مرخصا لها بمزاولة الاعمال التجارية لاغراض التصدير .

ب) بالنسبة للأفراد :

- 1 - الا يكون قد سبق ادانته فى جريمة رشوة او اختلاس او تزوير او سرقة او نصب او الشروع فى ارتكاب اى من تلك الجرائم او خيانة الامانة او مخالفة قوانين الاستيراد او التصدير والنقل والجمارك او اشهر افلاسه ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .
- 2 - أن يكون متمتعا بسمعة تجارية حسنة ولم يسيء الى مصالح الدولة الاقتصادية .
- 3 - أن يكون مرخصا له بممارسة العمل التجارى لاغراض التصدير ويعفى مصدرى المنتجات الزراعية وأصحاب المصانع والتشاريكات الصناعية من الشرط الخاص بمزاولة العمل التجارى .

مادة (4)

يقدم طلب القيد فى سجل المصدرين على النموذج الخاص الذى يعده المجلس متضمنا البيانات الآتية : -

- 1 - اسم طالب القيد وجنسيته وعنوانه .
- 2 - نوع النشاط الذى يمارسه .
- 3 - الشكل القانونى لمزاولة النشاط .
- 4 - الاسم التجارى للمنشأة الفردية أو التشاركية أو الشركة وعنوانها .
- 5 - اسم الممثل القانونى المعتمد فى تمثيل المصدر .

- 6 - رقم وتاريخ الترخيص بممارسة النشاط التجارى لاغراض التصدير .
- 7 - رقم وتاريخ القيد فى السجل التجارى ومكان القيد .

مادة (5)

ترفق بطلب القيد مستخرجات حديثة من المستندات التالية :

- 1 - مستخرج من صحيفة القيد فى السجل التجارى .
 - 2 - شهادة الغرفة التجارية .
 - 3 - شهادة مصرفية برأس المال الموظف لممارسة النشاط بالنسبة للتشاريكات والشركات الشعبية .
 - 4 - اقرار يشتمل على أصناف السلع والمنتجات الوطنية التى يرغب طالب القيد فى مزاوله تصديرها .
 - 5 - العلامات التجارية التى يستعملها وأصناف البضائع التى تستخدم فيها تلك العلامات مع مستخرج رسمى من امانة الاقتصاد والتجارة الخارجية بما يفيد تسجيل تلك العلامات .
 - وإذا كانت العلامة غير مسجلة عند طلب القيد وجب تقديم مستخرج رسمى بتسجيلها خلال سنة من تاريخ تقديم طلب القيد فى السجل .
 - 6 - المحال التى يعد فيها طالب القيد منتجاته للتصدير مع بيان عنوان كل محل واسم ولقب صاحبه .
- وتعفى من تقديم المستندات المشار اليها فى البندين (3 ، 5) من هذه المادة الشركات والمنشآت العامة .

مادة (6)

تحدد رسوم القيد والتجديد وتعديل البيانات والصور المستخرجة من سجل المصدرين وذلك على النحو التالى : -

أ (رسوم القيد :

- 1 - الشركات العامة (1000) ألف دينار .
- 2 - التشاريكات والشركات الشعبية (500) دينار .
- 3 - الافراد (300) دينار .

ب (رسوم التجديد :

- لا تتجاوز (50%) من رسوم القيد المشار اليها فى الفقرة (أ) .

ج) تعديل البيانات :

- من (75 - 100) دينار بالنسبة لجميع المصدرين
- د) رسوم تسجيل علامة المصدر التجارية :
- من (50 - 75) دينار بالنسبة لجميع المصدرين
- هـ) طلب صورة مستخرجة من السجل :

من (5 - 10) دينارات بالنسبة لجميع المصدرين
وتحدد بقرار من اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح من لجنة ادارة مجلس تنمية الصادرات فئات الرسوم المذكورة وذلك في الحدود المشار اليها في هذه المادة .

مادة (7)

يجب البت في الطلب وابلغ الطالب بقبول القيد أو رفضه خلال سبعة أيام على الاكثر من تاريخ استلام الطلب أو استيفاء الاوراق .
ويجب في حالة الرفض أن يكون مسببا ، ويجوز في هذه الحالة التظلم من قرار الرفض أمام لجنة التظلمات المشكلة وفقا للمادة 12 من هذا القرار .
ويتم قيد الطلبات المقبولة في السجل بأرقام متتابعة حسب ترتيب قبولها ويقوم المجلس باابلغ الطالب بخطاب رسمي برقم القيد وتاريخه ، ويجب على المصدر المقيد في هذا السجل أن يذكر رقم قيده في جميع المكاتبات والمطبوعات واللافتات الخاصة به .

مادة (8)

تكون صلاحية القيد لمدة سنة واحدة اعتبارا من تاريخ اجرائه ، ويقدم طلب تجديده في موعد لا يقل عن خمسة عشر يوما قبل انتهاء صلاحية القيد السابق ، وذلك على النموذج الذي يعده المجلس لهذا الغرض على أن يتضمن البيانات التالية : -

- 1 - اسم طالب القيد وعنوانه
- 2 - رقم قيده في سجل المصدرين
- 3 - تاريخ انتهاء صلاحية القيد
- 4 - بيان بالرغبة في الاستمرار بممارسة نشاط السابق أو بتعديله الى تصدير سلع اخرى

مادة (9)

يجب على كل مصدر مقيد في سجل المصدرين اابلغ المجلس بكل تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات القيد وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ حصوله مع تقديم المستندات المؤيدة لذلك .

مادة (10)

يكون تجديد القيد أو الغائه أو شطبه بالتأشير على هامش القيد بحصوله
وأسبابه .

مادة (11)

يلغى قيد المصدر من سجل المصدرين بقرار من أمين لجنة ادارة المجلس فى
احدى الحالتين الاتيتين : -

أ (اذا فقد شرطا من الشروط اللازمة للقيد فى سجل المصدرين وفقا
لاحكام هذا القرار .

ب (اذا خالف أحكام القانون رقم (38) لسنة 1986م بشأن التصدير أو
خالف القرارات والشروط والضوابط التى تصدر عن المجلس بشأن
تنظيم أعمال التصدير أو المصدرين أو أية شروط وضوابط اخرى
تنظم نشاط التصدير .

ولا يصدر قرار الالغاء الا بعد اعلان المصدر بخطاب رسمى ،
ليقدم دفاعه كتابة خلال شهر من تاريخ ارسال الابلاغ بالبريد
المسجل .

مادة (12)

تشكل بمجلس تنمية الصادرات لجنة تظلمات تضم فى عضويتها : -

- 1 - مدير ادارة التجارة الخارجية بأمانة الاقتصاد
والتجارة الخارجية رئيسا
- 2 - مندوب عن اللجنة الشعبية للبلدية المسجل بها المصدر
عضوا
- 3 - مندوب عن الغرفة التجارية المختصة
عضوا
- 4 - مندوب عن مجلس تنمية الصادرات لا تقل درجته
عن مدير ادارة
عضوا
- 5 - عضو قانونى من المجلس

وتختص اللجنة المذكور بنظر التظلمات من قرارات رفض القيد
أو الغائه أو تعديل البيانات ويكون قرار اللجنة نهائيا ، ولا تكون
قرارات اللجنة صحيحة الا بحضور أغلبية أعضائها وتصدر قراراتها
مسببة وبالأغلبية وفى حالة تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى
منه الرئيس .

مادة (13)

يقدم التظلم خلال شهر من تاريخ اعلان صاحب الشأن بالقرار المتظلم منه بكتاب رسمي يرسل بالبريد المسجل أو التسليم المباشر والتوقيع بما يفيد الاستلام .

ويقدم التظلم باسم أمين لجنة ادارة المجلس موقعا عليه من المتظلم ومرفقا به المستندات المؤيدة له .

ويسلم التظلم مباشرة الى المكتب المختص بالمجلس مقابل حصوله على ايصال يفيد الاستلام أو يرسل المجلس بالبريد المسجل .

ويجب أن يتضمن التظلم اسم المتظلم وعنوانه والقرار المتظلم منه وأسباب التظلم .

مادة (14)

على اللجنة اخطار المتظلم بتاريخ الجلسة المقررة للنظر وتكليف المتظلم بحضورها .

ويتم في هذه الجلسة سماع وجهة نظر المجلس في الموضوع علاوة على سماع وجهة نظر المتظلم .

مادة (15)

يتولى العضو القانوني باللجنة مهمة امانة السر بالاضافة الى عمله الاصلى ، كما يقوم بالمهام التالية : -

أ (تلقي التظلمات ومرفقاتها واصدار ايصالات الاستلام واعداد الردود عليها .

ب (تبليغ أعضاء اللجنة وأصحاب التظلمات بمواعيد الاجتماعات .

ج (اعداد المذكرات بشأن التظلمات وضبط محاضر الجلسات .

مادة (16)

تقوم امانة سر اللجنة بأعلان كل من المتظلم والمجلس بصورة من القرارات التي تصدرها اللجنة على أن ترسل الصورة الخاصة بالمتظلم على عنوانه بالبريد المسجل أو تسلم له باليد مع التوقيع بما يفيد الاستلام .

مادة (17)

يخصص لكل مصدر ملف خاص به تحفظ فيه كافة طلبات القيد أو التعديل أو الشطب التي يتقدم بها المصدر والمستندات المرفقة بها .

مادة (18)

لا يجوز الافراج عن أية شحنة مصدرة للخارج ما لم تكن مصحوبة بشهادة مستخرجة من واقع سجل المصدرين تفيد استمرارية سريان قيد المصدر في تاريخ تصدير الشحنة .

مادة (19)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة (20)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في 16 جمادى الثانية 1399 م
الموافق 13 أى النار 1990 م